

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-230621

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-230621

في الدعوى المقامة

من / المتهم
المستأنف
المستأنف ضدها
ضد/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الخميس الموافق 2024/10/31م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

الأستاذ / ...
رئيسًا
الأستاذ / ...
عضوًا
الدكتور / ...
عضوًا

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CSR-2023-111318) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، المقدم من الوكيل / ...، سجل مدني رقم (...)، بموجب الوكالة رقم (...).

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية بورود إرسالية (مناشف) عن طريق جمرك ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1435/08/26هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين ظهور نتيجة فحص الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة بالتقرير رقم (...-...-...) بتاريخ 1435/09/10هـ، المتضمن عدم المطابقة من حيث مكونات الخامة، والفحص الظاهري، وتعيين قوة الشد، والوزن، وقيمة الأس الهيدروجيني، وتم مخاطبة المستورد بالنتيجة من قبل الجمرك إلا أنه لم يتجاوب، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وترتيب العقوبات التابعة لذلك، وذلك على النحو الوارد في منطوق وأسباب القرار محل الاستئناف الذي يحال إليه منعاً للتكرار.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه أن البيان الجمركي محل الدعوى قد مضى عليه ما يقارب عشر سنوات، وأن الإرسالية تحتوي على عدة أصناف، وأن الصنف المخالف

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الجمركية الاستثنائية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-230621

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-230621

يمثل صنف واحد فقط وليس كامل الإرسالية، كما أنه قد تم تطبيق الغرامة في القرار محل الاستئناف على كامل الإرسالية، واختتمت بطلب إلغاء القرار محل الاستئناف، وحصر الغرامة على قيمة الصنف المخالف. وباطلاع اللجنة الجمركية الاستثنائية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه أن النظام قد أجاز للجمارك حق الرجوع والملاحقة لأعمال التهريب الجمركي لمدة (15) سنة من تاريخ اقتراف الجرم، وأن بيان الاستيراد محل الدعوى رقم (...) وتاريخ 1435/08/26هـ يتبين منه أنه تم إخضاع كامل الإرسالية تحت بند جمركي واحد، ولما كانت الغاية من أخذ عينات من الإرسالية هو التحقق من سلامتها ومطابقتها للمواصفات والمقاييس التي من شأنها يسمح دخولها والتصرف بها داخل البلاد وفي حال عدم اجتياز العينة فإنه يثبت معه عدم سلامة باقي الإرسالية، وأن المخالفة الواردة في نتيجة تقرير الفحص تعد من المخالفات الفنية التي تؤثر على جودة المنتج، وأن التصرف بالإرسالية المفسوحة بتعهد عدم التصرف هو أحد صور التهريب الجمركي، واختتمت بطلب رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به. وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف وجواب الهيئة بشأنه، عليه تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ 2023/12/21م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ 2024/01/15م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إن الثابت من خلال الأوراق أن المستورد تعهد بعدم التصرف بالإرسالية وطلب منه إعادتها وفقاً لنتيجة المختبر من قبل الجمرك، وحيث إن نتيجة المختبر المرفقة في ملف الدعوى أظهرت عدم مطابقة العينة للمواصفات، وحيث إن الملاحظات الواردة ضمن تقرير المختبر تعد من المخالفات الفنية لعدم إمكانية معالجتها وتصويبها مما تعد معه المخالفة من جنس المخالفات الجوهرية التي من شأنها أن ترقى لاعتبار الواقعة تهريباً جمركياً بموجب ما قرره المادة (142) من نظام الجمارك الموحد، والتي تنص على أنه: "التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الجمركية الاستثنائية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-230621

الصادر في الدعوى رقم: PC-2024-230621

البلاد أو إخراجها أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب "الرسوم" الجمركية كلياً أو جزئياً أو خلافاً لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام "القانون" والأنظمة والقوانين الأخرى"، ولا ينال من ذلك ما دفعت به المؤسسة المستأنفة من أن الإرسالية عبارة عن عدة أصناف وليس صنفاً واحداً؛ وذلك بالنظر إلى أن الإرسالية عبارة عن صنف واحد ولكنه مختلف في المقاس مما يعد معه هذا الاختلاف لا أثر له على النتيجة التي انتهى إليها تقرير المختبر، وعليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / ...، سجل تجاري رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CSR-2023-111318)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.
ثانياً: رفضه موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي في جميع ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو

عضو

الدكتور/ ...

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعه إلكترونياً.